

Distr.: General
20 July 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

التقرير الوطني المقدم من نيوزيلندا

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالإجراء 20 من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010⁽¹⁾. ومنذ عام 2010، سلّمت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأهمية زيادة الشفافية والتحقق الفعال بوصفهما من التدابير الهامة لبناء الثقة. ويعتمد نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على أساس قوي من الانفتاح والتعاون بين الدول.

2 - والشفافية مبدأ لا بد لجميع الدول من أن تكون قادرة على دعمه، لأنه يعزز امتثال الدول لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وبقدر ما يكون مستوى الاطلاع على الكيفية التي تتفّذ بها الدول التزاماتها التعاقدية أعلى، يكون مستوى الثقة الدولية في نظام المعاهدة أفضل. وانطلاقاً من هذا المبدأ، دأبت نيوزيلندا على تقديم تقارير الشفافية منذ مؤتمر استعراض المعاهدة لعام 2000. ونحن نهيب بجميع الدول أن تنقيد بالتزاماتها المتعلقة بالشفافية بموجب المعاهدة، وأن تقدم تقارير عن تنفيذها لكل ما تنص عليه من التزامات وتعهدات.

3 - والتقدم في نزع السلاح النووي هو من الأهداف البارزة للسياسة الخارجية لحكومة نيوزيلندا، التي تسعى إلى تحقيقها ضمن مجموعة من المحافل المتصلة بنزع السلاح. وما قرأه الوزراء لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة إلا تجسيدا لهذه الأولوية. فنيوزيلندا من كبار أنصار معاهدة عدم الانتشار. لذلك، نحرص على إرساء عالم خال من الأسلحة النووية، ونواصل تشجيع الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

(1) ينص الإجراء 20 على أن تقدم الدول الأطراف تقارير منتظمة عن تنفيذها لما يلي: خطة العمل لعام 2010، والفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من مقرر عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، والخطوات العملية الثلاثة عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام 2000، والإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في 8 تموز/يوليه 1996.



4 - وقد كانت نيوزيلندا من أوائل الدول⁽²⁾ التي تبنت معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي عضو فخور في الفريق الأساسي لمؤيدي المعاهدة. ونحن نرى أن هذه المعاهدة تكمل معاهدة عدم الانتشار، وتعزز الالتزامات الواردة فيها، وتسهم بشكل عملي وفعال في التنفيذ الكامل للمادة السادسة. وما فتئت نيوزيلندا تنشط على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل إحراز تقدم في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. فهي قد استضافت مؤتمرا لمنطقة المحيط الهادئ بشأن المعاهدة، في أوكلاند في كانون الأول/ديسمبر 2018، ومائدة مستديرة افتراضية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن المعاهدة، في كانون الأول/ديسمبر 2021. وترأس وزيرها لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفد البلد إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عُقد في فيينا، وكانت نيوزيلندا مؤيدا قويا لنتائج ذلك الاجتماع، أي إعلان وخطة عمل فيينا. وقدمت نيوزيلندا تمويلات لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على ما أجراه من بحوث في مجال التحقق من نزع السلاح النووي ضمن إطار معاهدة حظر الأسلحة النووية، نُشرت في عام 2022.

5 - وما فتئت نيوزيلندا تؤيد بقوة الجهود المبذولة لزيادة الوعي بما يترتب على الأسلحة النووية من عواقب إنسانية كارثية، وهي من الدول المشاركة في تقديم القرار السنوي في الجمعية العامة بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (انظر القرار 30/76). وقد ساعد المؤتمر الرابع المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه 2022، على تعزيز فهمنا المشترك للعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال النمذجة العلمية المحدثه والتقييم المحدث للمخاطر الجسيمة المرتبطة باستخدام هذه الأسلحة. وما تزال نيوزيلندا تعتقد أن السبيل الوحيد لضمان عدم معاودة استعمال الأسلحة النووية مطلقا هو إزالتها بالكامل وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار تنفيذاً كاملاً. وبما أننا قد سعينا إلى الحرص على أن تكون نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2015 مجسدة بما فيه الكفاية لمبادرة العواقب الإنسانية، فإننا سنعمل عن كثب مع الدول الأطراف في هذه المعاهدة من أجل ضمان إعطائها أهمية بارزة في نتائج عام 2022. وترحب نيوزيلندا بمساهمة النمسا في ورقة العمل التي قدمتها بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/WP.62).

6 - ونيوزيلندا عضو فعال في ائتلاف البرنامج الجديد⁽³⁾ للنهوض بنزع السلاح النووي. وقد قدمت البرازيل ورقة عمل باسم الائتلاف (NPT/CONF.2020/WP.5). ويعرض الائتلاف هذه الورقة بإيجاز توصياته من أجل عقد مؤتمر استعراضي ناجح يسهم - حسب رأينا - في التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب المعاهدة، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح. وتدعو الورقة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التعجيل بالمضي قدما في تنفيذ التزاماتها وتعهدهاتها بموجب المادة السادسة من أجل الحفاظ على السمعة الطيبة لمعاهدة عدم الانتشار وعملية استعراضها. وقد تولت نيوزيلندا دور الجهة المنسقة للائتلاف قبل اجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام 2018، ثم تولته مرة أخرى في النصف الأول من عام 2021.

7 - وتقوم نيوزيلندا، مع ائتلاف البرنامج الجديد، بتقديم قرار سنوي للجمعية العامة تحت عنوان "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي" (انظر القرار 49/76).

(2) وقعت نيوزيلندا على المعاهدة في اليوم الذي فتح فيه باب التوقيع، أي يوم 20 أيلول/سبتمبر 2017، وصدقت عليها في 31 تموز/يوليه 2018، لتصبح الدولة الرابعة عشرة التي تفعل ذلك.

(3) أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا ومصر والمكسيك ونيوزيلندا.

ويبرز هذا القرار أهمية الدور المحوري لمعاهدة عدم الانتشار، وطبيعتها الملزمة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف. وهو يحث كل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على التنفيذ الكامل دون إبطاء لالتزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة، وذلك على النحو المتفق عليه في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010. كما يدعو الدول الأطراف في المعاهدة إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحديد تدابير فعالة ملزمة قانوناً لنزع السلاح النووي ووضع هذه التدابير والتفاوض عليها وتنفيذها.

8 - وما فتئت نيوزيلندا تشارك بفعالية في مبادرة ستوكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي تشترك في قيادتها كل من السويد وألمانيا، وذلك منذ إنشائها في حزيران/يونيه 2019. وتشارك نيوزيلندا في المعاهدة مع طائفة متنوعة من الدول.⁽⁴⁾ وقد صدر في شباط/فبراير 2020 إعلان سياسي عن 15 وزيرا مشاركا، وتم تقديم ورقة عمل إلى المؤتمر الاستعراضي باسم المبادرة (NPT/CONF.2020/WP.6). وتتضمن هذه الورقة مجموعة من التوصيات التي يود الفريق أن يوجه انتباه المؤتمر إليها. ويكمن الغرض من هذه "المنطلقات"، في توفير مجموعة من الإجراءات الواقعية والطموحة التي يمكن اتخاذها على المدى القريب، والتي من شأنها أن تزيد من دعم تنفيذ نزع السلاح النووي، بما يتفق مع التزامات الدول بموجب المادة السادسة. ونحن ندعو جميع الدول الأطراف إلى أن تنظر في هذه التوصيات، وتجاوزنا بشأن تنفيذ تلك المنطلقات. ونيوزيلندا من كبار المؤيدين لورقة العمل المقدمة من المبادرة بشأن الحد من المخاطر (NPT/CONF.2020/WP.9)، لذلك، نحث جميع الدول الأطراف على تأييد ما جاء فيها من توصيات.

9 - وقد عملت نيوزيلندا مع السويد وسويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا، أعضاء مجموعة إلغاء حالة التأهب، من أجل الترويج لخفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وتولت قيادة عملية صياغة قرار عام 2018 داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة (القرار 60/73)، حيث جاء الإعراب في هذا القرار عن التطلع إلى مواصلة معالجة هذه المسألة خلال الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتدعو مجموعة إلغاء حالة التأهب إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية لأجل تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، بغية الحرص على إلغاء حالة الاستعداد القصوى فيما يتعلق بجميع الأسلحة النووية.

10 - ولا تزال نيوزيلندا تؤيد بقوة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي تشارك بفعالية في أعمال اللجنة التحضيرية في فيينا. كما أنها تشكل، إلى جانب أستراليا والمكسيك، أحد الأطراف الرئيسية المقدّمة لقرار سنوي صادر عن الجمعية العامة بشأن هذه المعاهدة، تقرّ فيه الجمعية بالمعاهدة كصك أساسي في ميدان نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي (انظر قرار الجمعية العامة 66/76).

11 - وإلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تحث جميع الدول على أن تعترف بالقاعدة المناهضة للتجارب النووية؛ وتبقي على وقف التفجيرات النووية التجريبية؛ وتمتنع عن تجريب الأجهزة النووية أو القيام بأي عمل من شأنه تقويض هدف المعاهدة وغرضها. وقد أدانت نيوزيلندا علناً جميع التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

12 - وما فتئت نيوزيلندا تؤيد بقوة أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران ضمن إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمات مالية

(4) إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، والنرويج، وهولندا، واليابان.

إلى الوكالة للمساعدة في هذا المسعى. وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن دعمنا لخطة العمل، وناشدنا جميع الأطراف أن تعود إلى الامتثال لها.

13 - وتشعر نيوزيلندا بخيبة أمل قوية لأنَّ المحاولات المتواصلة لضبط برنامج عمل خلال مؤتمر نزع السلاح لم تكلل بالنجاح، ولأنَّ المؤتمر لا يقوم بدوره المتمثل في إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

14 - ونيوزيلندا من المؤيدين بقوة لمسألة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، وللدور الذي تؤديه هذه المناطق في النهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، على النحو المتوخى في المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار. وهي تعمل، بصفتها طرفاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ لعام 1985 (معاهدة راروتونغا)، على تشجيع الحوار المكثف بين الدول التي تنتمي إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد شارك وزيرها لشؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة في الاجتماع الأول للأطراف في هذه المعاهدة، في كانون الأول/ديسمبر 2020، وأبدى ملاحظات افتتاحية أمام اللجنة الاستشارية للمعاهدة في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي اجتماعات منتدى جزر المحيط الهادئ، أيدت نيوزيلندا أيضاً النتائج المتعلقة بمعاهدة راروتونغا.

15 - وفي عام 2019، تولت نيوزيلندا قيادة جهود صياغة قرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة (انظر القرار 48/74). ويتولى رعاية هذا القرار، الذي صدر أيضاً في عام 2021 بقيادة البرازيل (انظر القرار 44/76)، فريقٌ أساسي يضم إندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا ونيوزيلندا. ويتمثل الغرض الرئيسي من القرار في الاعتراف بالمساهمة التي تقدمها المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وفي الترحيب بكون جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي قد أصبحت نافذة الآن. ويهيب القرار أيضاً بالدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسحب أي تحفظات أو إعلانات تفسيرية تنتافي مع أهداف ومقاصد المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

16 - وقد رحبت نيوزيلندا بعقد دورتين "للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر/كانون الأول/ديسمبر 2021. وكانت تلك خطوة هامة نحو الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ضمن القرار المتعلق بالشرق الأوسط خلال المؤتمر الاستعراضي لعام 1995. فقد دعا هذا القرار جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية - إلى بذل قصارى جهدها من أجل ضمان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وجرى التأكيد على هذا الالتزام مجدداً في المؤتمر الاستعراضي لعام 2010. بيد أنه المؤسف أن التنفيذ الكامل لقرار عام 1995 مازال لم يتحقق بعد.

17 - وتمتثل نيوزيلندا امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار. وقد تم اشتراط التزاماتها بموجب المعاهدة ضمن قانون عام 1987 المتعلق بإعلان نيوزيلندا منطقة خالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

18 - ووفقاً للمادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، تقوم نيوزيلندا بتنفيذ اتفاق للضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي وبروتوكول كميات صغيرة، كلها أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبما أن

نيوزيلندا لا تمتلك أي أسلحة نووية، ولا تولّد طاقة نووية، ولا تمتلك أي مفاعلات نووية، ولا تنتج اليورانيوم أو أي مواد أخرى ذات صلة، فهي لا تقوم سوى بقدر ضئيل من الأنشطة الخاضعة للضمانات. ولا تزال الوكالة تنص في تقييماتها على أن نيوزيلندا ممتثلة بالكامل لجميع التزاماتها بشأن الضمانات.

19 - وتؤيد نيوزيلندا بقوة وضع نظام من الضمانات المعززة التابعة للوكالة، يكون بمثابة مكون أساسي من مكونات النظام العالمي لعدم الانتشار. وهي تعتقد أن التطبيق العالمي لنظام الضمانات المتكاملة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، سوف يعزز الأمن الجماعي؛ وتدعو جميع الدول التي لم تبرم بعد مثل هذه الاتفاقات إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وتواصل نيوزيلندا السعي إلى إيجاد الفرص لتعزيز تطبيق الضمانات النووية، وهي تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تطبيق نهج على مستوى الدولة يكون وسيلة لزيادة كفاءة نظام الضمانات وفعاليتها.

20 - وبتطبيق قانون نيوزيلندا للأمان من الإشعاع الصادر في عام 2016، تستطيع نيوزيلندا أن تقي بمزيد من الفعالية بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالحماية والسلامة من الإشعاع، والأمن الإشعاعي، وعدم الانتشار النووي. وبالإضافة إلى ذلك، صدّقت نيوزيلندا على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وعلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

21 - وتقرض نيوزيلندا ضوابط التصدير على المواد والسلع ذات الاستخدام المزدوج التي يمكن استخدامها في أي برنامج من برامج أسلحة الدمار الشامل، بما فيها برامج الأسلحة النووية. وتحرص الحكومة على التعاون القوي وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات الحكومية المعنية بالمشاركة في مراقبة الصادرات، وتجري اتصالات مستمرة على الصعيدين المحلي والدولي في هذا المجال. ونحن نعمل بنشاط من أجل تعزيز وتنسيق التدابير الدولية مع الأعضاء الآخرين في مجموعة موردي المواد النووية ومع لجنة زانغر.

22 - وعملا بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، تؤكد نيوزيلندا من جديد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، وما فتئت تدعم مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاستخدامات السلمية. وتشارك نيوزيلندا بنشاط في اتفاق التعاون الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي ترعاه الوكالة، وقد ساهمت بأموال في مشاريع دولية للاستخدامات السلمية. وترى نيوزيلندا أن الضمانات والسلامة والأمن وإدارة النفايات ينبغي أن تكون أجزاء لا تتجزأ من جهود تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونيوزيلندا حريصة على ضمان اعتماد وتطبيق أعلى معايير السلامة الممكنة من جانب من يقومون بنقل المواد المشعة، وعلى أن تتلقى الدول الساحلية وغيرها من الدول المعنية إخطارات مسبقة بالشحنات، وعلى وضع ترتيبات كافية فيما يتعلق بالمسؤولية. وما فتئت نيوزيلندا تشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلامة والأمن النوويين، وذلك بسبل منها الحوار بين الدول الساحلية ودول الشحن، الذي يجري في فيينا، ومؤتمرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن السلامة والأمن النوويين، ومن خلال مساهماتنا المنتظمة في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة.

23 - ونيوزيلندا عضو نشيط في مجموعة فيينا للدول العشر⁽⁵⁾، التي تصدر ورقات عمل لدورة استعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن مسائل عدم الانتشار التي تناقش في فيينا، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل

(5) أستراليا، أيرلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا، كندا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا.

للتجارب النووية، والامتنال والتحقق، وضوابط التصدير، والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والأمان النووي، والأمن النووي، وتنشيط الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد شاركنا في إعداد ورقة العمل والتوصيات التي قدمتها مجموعة فيينا للدول العشر إلى المؤتمر الاستعراضي، المعنونة "معالجة 'مسائل فيينا': معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والامتنال والتحقق؛ وضوابط التصدير؛ والتعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ والأمان النووي؛ والأمن النووي؛ وتنشيط الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (NPT/CONF.2020/WP.3).

24 - وتشارك نيوزيلندا في المناورات السنوية التي ينظمها المشاركون في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتهدف هذه المبادرة إلى النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة بها.

25 - وتظل نيوزيلندا ملتزمة بالجهود الرامية إلى تعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فقد أنشأت حكومة نيوزيلندا صندوقين لدعم مجموعة واسعة من أنشطة التثقيف في مجالي نزع السلاح وإحلال السلام. فصندوق تنفيذ برامج الأمم المتحدة للتثقيف في مجال نزع السلاح يساعد على تمويل مجموعات المواطنين لتنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام 2002 بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. أما الصندوق الاستثماري للتثقيف في مجال السلام ونزع السلاح، فهو يقدم منحاً دراسية ومنحاً للدراسات العليا لفائدة المشاريع ذات الأغراض الخيرية التي تدعم تعزيز السلام الدولي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح عن طريق التثقيف. وتشمل المشاريع الأخرى الممولة جزئياً من هذين الصندوقين إنشاء مدن السلام، وتنظيم عروض في المتاحف، ودورات التدريب الداخلي ذات الصلة، ومكتبات السلام، وإنتاج مواد تثقيفية للمدارس والصحفيين وطلاب الجامعات، والزيارات التي يقوم بها كبار خبراء نزع السلاح.

26 - وترتبط وزارة الشؤون الخارجية والتجارة النيوزيلندية بعلاقة عمل وثيقة مع العديد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية المعنية بمختلف تخصصات نزع السلاح في البلد وعلى الصعيد العالمي. ونحن نقدم إحاطات إعلامية منتظمة للمنظمات غير الحكومية، ونبذل قصارى جهدنا لإشراك أفراد منها في اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح. وقد جرت العادة في نيوزيلندا على إشراك ممثلين عن المجتمع المدني في الوفود الرسمية التي تحضر المؤتمرات الاستعراضية، وتلك ممارسة ما فتننا ننمكسك بها باستمرار منذ الثمانينيات من القرن العشرين. وبالنسبة لهذه الدورة الاستعراضية، تم اختيار الدكتورة آنا هود من جامعة أوكلاند لتقديم المشورة إلى وفد نيوزيلندا المشارك في المؤتمر.

27 - وتقدم وزارة الخارجية والتجارة خدمات الأمانة للجنة الاستشارية العامة المعنية بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، المكلفة بإسداء المشورة إلى الحكومات النيوزيلندية المتتالية بشأن مسائل نزع السلاح، وتقديم توصيات بشأن تمويل المشاريع التي تعزز فهم عامة الناس لمسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد استضافت هذه اللجنة الاستشارية مجموعة من الأنشطة التي يشارك فيها المجتمع المدني النيوزيلندي، ومنها ندوة نزع السلاح النووي التي استغرقت يوماً كاملاً في البرلمان النيوزيلندي في عام 2019، حيث ألقت الكلمة الرئيسية السيدة إيزومي ناكاميتسو، ممثلة الأمم المتحدة السامية لشؤون نزع السلاح، التي كانت تقوم بزيارة لحكومة نيوزيلندا.

28 - وإلى جانب المشاركة في الندوة البرلمانية، أجرت الممثلة السامية ناكاميتسو اتصالات مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في مجال نزع السلاح، وذلك خلال برنامج استغرق ثلاثة أيام واستضافته وزارة

الخارجية والتجارة بناء على دعوة من حكومة نيوزيلندا. وشمل ذلك محاضرات عامة واجتماعات مع أعضاء البرلمان لإنكاء الوعي العام والتصدي للتحديات المدرجة في جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح.

29 - وما فتئت المؤسسات والمنظمات النيوزيلندية تبحث عن فرص لتعزيز التنقيف في مجال نزع السلاح. فقد تم افتتاح برنامج جامعي بشأن القضايا المعاصرة في قانون نزع السلاح في جامعة أوكلاند في عام 2017. وشهدت هذه الدورة الدراسية باستمرار معدلات تسجيل عالية لا تقل عن 100 طالب. وبعد أن تم تقديم الدورة في الأعوام 2017 و 2018 و 2020، فإنها تسعى الآن إلى تزويد الطلاب بالأطر القانونية والإنسانية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك في سياق الأسلحة النووية. وفيما يخص المستويات العليا، اجتذبت جامعة أوكلاند طلاب الدراسات العليا وطلاب الدكتوراه، الذين ألفوا أطروحات عن مجموعة كبيرة من مواضيع نزع السلاح. وقُدِّم التمويل أيضا لدورة تدريبية داخلية في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف. وهناك فرص أخرى للتنقيف في مجال نزع السلاح، يتم تقديمها على أساس مخصص في جميع أنحاء نيوزيلندا، مثل الدورة الدراسية الجامعية المعنونة "سياسة الأسلحة النووية: نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع الانتشار"، التي تُدرّس في جامعة فيكتوريا في ولينغتون خلال الفصل الدراسي الثاني من عام 2022.

30 - وقد ركزت جامعة أوكلاند أيضا على تنقيف المجتمعات المحلية، إذ نظمت مجموعة من الحلقات التنقيفية والمحاضرات العامة والمؤتمرات من أجل تقديم المعلومات إلى المهتمين بقضايا نزع السلاح. وفي عام 2017، قامت منظمات السلام النيوزيلندية بالتنسيق فيما بينها لتنظيم سلسلة من المناسبات التذكارية في نيوزيلندا، إحياء للذكرى السنوية الثلاثين لسن تشريعات إخلاء نيوزيلندا من الأسلحة النووية، التي نجحت في إثارة اهتمام عامة الناس. وبالمثل، نُظمت فعاليات في جميع أنحاء البلاد بمناسبة دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021.

31 - ويوجد في نيوزيلندا مجتمع نابض بالحياة من المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية التي تؤدي دورا محوريا في تنقيف المجتمعات المحلية بشأن مسائل نزع السلاح. فشبكة برلمانيون لحظر الانتشار النووي ونزع السلاح (Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament) تساعد البرلمانيين النيوزيلنديين على مواكبة القضايا والمبادرات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، من خلال ما تقدمه بانتظام من معلومات مستكملة، وما تنظمه من فعاليات في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.

32 - وتعد حركة أوتياروا للسلام (Peace Movement Aotearoa) منظمة سلام وطنية لإنشاء الشبكات. وقد أقامت شبكات وطنية واسعة النطاق، ولها موقع شبكي شامل وصفحات على وسائل التواصل الاجتماعي. وهي تنشر موارد تنقيفية ومعلومات مستكملة، وتتعهد البيانات التي تصدرها نيوزيلندا بشأن نزع السلاح، وتتسق الحملات الوطنية التابعة لخمس حملات إنسانية عالمية لنزع السلاح، منها الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية - نيوزيلندا/أوتياروا، والحملات المتعلقة بمنظومات الأسلحة الذاتية التشغيل، والإنفاق العسكري، والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والشبكة الوطنية للمرأة والسلام والأمن. وتشجع حركة أوتياروا للسلام أنشطة إحياء أهم مناسبات الذكرى السنوية، بما في ذلك يوم المحيط الهادئ المستقل والخالي من الأسلحة النووية، ويوم العمل العالمي بشأن الإنفاق العسكري، واليوم الدولي للمرأة من أجل نزع السلاح، واليوم الدولي لحقوق الإنسان، واليوم الدولي للسلام، ويومي هيروشيما وناغازاكي. وهي

تقدم بانتظام تقارير إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وتثير معها قضايا نزع السلاح في إطار أعمالها الرامية إلى تعزيز الروابط بين نزع السلاح وحقوق الإنسان.

33 - وتعرض مؤسسة السلام (Peace Foundation) مجموعة من الموارد والأفكار لتنظيم أنشطة التثقيف بشأن السلام في المدارس على الصعيدين الوطني والعالمي. وهي تنظم ندوة سنوية للسلام في المدارس الثانوية؛ وتقدم عروضاً في المدارس حول موضوع "الاستجابة للنزاعات المسلحة"، تتضمن جزءاً هاماً مخصصاً لنزع السلاح النووي؛ وتوفر مواد تعليمية لمدرسي وطلاب المدارس الثانوية. كما إنها تتعاون بشكل وثيق مع رابطة نيوزيلندا لصناع السلام الخالي من الأسلحة النووية (New Zealand Nuclear Free Peacemakers Association).

34 - ويعرض مركز نزع السلاح والأمن (Disarmament and Security Centre)، الذي يوجد مقره في كرايستشرش بنيوزيلندا، موارد حول قضايا نزع السلاح والسلام على موقعه الشبكي الجديد، وموقعه السابق على أرشيف شبكة الإنترنت، والموقع الشبكي أصوات ضد الحرب (Voices Against War). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تبرع المركز بأرشيفه المادي المستفيض لجامعة كانتربري ليستفيد منه الباحثون في المستقبل. ويعمل المركز على إنكاء الوعي العام عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، والمحاضرات المقدمة للطلاب والمنظمات المجتمعية، والمعارض، وفعاليات إحياء ذكرى التجارب الذرية، ومناسبات الذكرى السنوية الهامة، مثل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، وصدور فتوى محكمة العدل الدولية، وسن تشريعات إخلاء نيوزيلندا من الأسلحة النووية. ويهدف مشروع لتحديد النطاق في التعليم العالي أيضاً إلى إنشاء دورة دراسية تتعلق بنزع السلاح في الجامعات. وما فتئ المركز يدرّب الشباب من خلال دورات التدريب الداخلي وفرص حضور مؤتمرات نزع السلاح المحلية والدولية.

35 - وقد استضاف مركز نيوزيلندا للدراسات العالمية (New Zealand Centre for Global Studies) مجموعة من الشخصيات البارزة في محاضرة عامة بشأن طائفة واسعة من مواضيع نزع السلاح، شملت إلقاء كلمات عن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومسارها نحو التخلص التام من الأسلحة النووية. ويستضيف هذا المركز أيضاً مؤتمرات وحلقات عمل بشأن مجموعة مماثلة من المواضيع، وبشأن أهمية إشراك الشباب في عمليات نزع السلاح وأعمال الأمم المتحدة بشكل أعم.

36 - وتعد منظمة شباب الأمم المتحدة في نيوزيلندا (UN Youth New Zealand) منظمة غير ربحية تهدف إلى تعزيز روح المواطنة العالمية وتوفير التثقيف المدني للشباب خارج سياق الفصول الدراسية التقليدية. ويحضر أكثر من 3 000 من شباب نيوزيلندا سنوياً في جميع أنحاء البلاد فعاليات شباب الأمم المتحدة، بما فيها حلقات العمل، ونماذج محاكاة الأمم المتحدة، والجولات الدراسية الدولية. وتتيح تلك الفعاليات للشباب فرصاً متنوعة للمشاركة في مناقشات نقدية بشأن نزع السلاح والسلام والأمن الدوليين. وعلى وجه الخصوص، تتم خلال الفعاليات الوطنية الرئيسية التي ترعاها المنظمة، وهي فعاليات "نموذج محاكاة الأمم المتحدة بنيوزيلندا"، محاكاة سنوية لأعمال مجلس الأمن واللجنة الأولى، يقوم خلالها المشاركون بصياغة مشاريع قرارات بشأن أبرز قضايا الأمن العالمي. وقد أجرى نموذج محاكاة الأمم المتحدة بنيوزيلندا لعام 2022 عملية محاكاة لأعمال اللجنة الأولى حول "مسألة الحد من الأسلحة الصغيرة"، تم خلالها استكشاف التقدم المحرز في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة ونزعها على الصعيد العالمي. وألقى وزير نزع السلاح وتحديد الأسلحة النيوزيلندي كلمة أثناء تلك الفعاليات، تحدث فيها عن المشهد الدولي المتطور لنزع السلاح، والأدوار التي تؤديها الدول والمنظمات غير الحكومية في

عملية صياغة المعاهدات. وقام المشاركون أيضا بأنشطة في إطار حلقة عمل، اضطلعوا فيها بدور منظمة غير حكومية، وعملوا على فرض حظر وقائي على الأسلحة الذاتية التشغيل.

37 - وتشجع رابطة أوتياروا النسائية الدولية للسلام والحرية (Women's International League for Peace & Freedom Aotearoa) على نزع السلاح على جميع مستويات المجتمع، وتقدم الدعم للحملات الوطنية المعنية بحظر الأسلحة النووية، وخفض الإنفاق العسكري، والقضاء على منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. والرابطة تعزز أعمال الشبكة العالمية التي تنتمي إليها، وخاصة منها مشروع بلوغ الإرادة الحاسمة (Reaching Critical Will) وبرنامج نساء السلام (PeaceWomen)، وتشجع على صياغة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها ورصدها. وتنظم رابطة أوتياروا النسائية الدولية للسلام والحرية أنشطة إحياء ذكرى هيروشيما وناغازاكي في شهر آب/أغسطس من كل عام.

38 - وتمثل حملة شق الطريق نحو نقطة الصفر (UNFOLD ZERO) مبادرة دولية أطلقها أحد دعاة السلام النيوزيلنديين الذين يعملون من أجل النهوض بعالم خال من الأسلحة النووية، يتم إيجاده باتخاذ خطوات وتدابير فعالة تيسرها الأمم المتحدة. وقد أنشأ الحملة تحالف من منظمات المجتمع المدني النيوزيلندية والدولية. وهي تروج لمجموعة من المبادرات على موقعها الشبكي.

39 - وتمثل منظمة الإزالة 2000 (Abolition 2000) شبكة دولية من منظمات المجتمع المدني، وهي تقوم بحملات لتحقيق الحظر العالمي للأسلحة النووية والقضاء عليها. وتعد مؤسسة السلام النيوزيلندية عضوا مؤسسا من أعضاء هذه المنظمة، ويشغل العديد من نشطاء السلام النيوزيلنديين البارزين مناصب في مجلسها العالمي. وهي توفر مجموعة واسعة من الموارد - منها الحلقات الدراسية الشبكية - حول مواضيع نزع السلاح المعاصرة، وتدير أفرقة عاملة تقوم بتنسيق فعاليات الحملة والإجراءات التي تتخذها. وقد شمل ذلك أنشطة بشأن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، والعمل الشبابي من أجل السلام، والحد من المخاطر النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وإشراك رؤساء البلديات والبرلمانيين، والأبعاد الاقتصادية لصناعة الأسلحة النووية، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والجوانب الإنسانية والقانونية للأسلحة النووية.

40 - وتقدم نيوزيلندا دعما قويا للعديد من منظمات المجتمع المدني الدولية، وأبرزها الحملة الدولية لحظر الأسلحة النووية (International Campaign to Ban Nuclear Weapons)، التي نقدر كثيرا تعاوننا الوثيق معها وأنشطة الدعوة التي نشترك فيها، كما نقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة المعونة الشعبية النرويجية (Norwegian People's Aid) من أجل إعداد المنشور المعنون "مرصد حظر الأسلحة النووية" (Nuclear Weapons Ban Monitor)، وهو مورد لا يقدر بثمن في تحسين الشفافية بشأن مسألة سياسات الأسلحة النووية. ونيوزيلندا تفخر بالمساهمات المالية التي تقدمها لكل منهما.